تنظيم الجالية اليونانية في بورسعيد ١٨٥٩ ـ ١٩٥٦م

إعداد

فاطمه طاهر عبدالخالق فوده

إشراف:

أ.د/ نبيل عبد الحميد
سيد أحمد
أستاذ التاريخ الحديث
والمعاصر المتفرغ
بكلية الآداب
جامعة دمياط

أولاً: الجاليات الأجنبية في مصر:

كانت مصر ومازالت قبلة الوافدين من الشرق والغرب في جمالها، وطلباً لخيرها، وللاستمتاع بكل المقومات الاقتصادية والطبيعية التي حباها الله بها.

بدأ الأجانب يتوافدون على مصر بشكل ظاهر منذ عصر الوالي محمد علي باشا، الذي استخدمهم في مختلف مشاريعه العمرانية، وكان استخدام محمد علي لهم استخداماً حذراً بالقدر المطلوب، إدراكاً منه خطر تدخلهم الزائد غير المحسوب، واختلف الأمر في عصر عباس باشا الذي كان كارهاً لهم، أما الخديوي سعيد فإنه اعتمد على كثيرين منهم في مختلف مشاريعه، خاصة مع بداية حفر قناة السويس، واستمر ذلك في عصر اسماعيل باشا، الذي أراد أن يجعل عاصمته قطعة من أوربا، وبالتالي استقدم الأجانب من مختلف الجنسيات، خاصة فرنسا وانجلترا لإقامة المشاريع المختلفة والمرافع[i].

مع سياسة الانفتاح والترحيب بالأجانب خضعت مصر ومن عليها لسلطانهم، ولم يكن الأجانب بأوربيين فقط بل وجدت عناصر أخرى من شعوب البحر المتوسط وكون الجميع مزيجاً من الاستغلال والاستعباد للمصريين فسيطروا على الموارد الاقتصادية، فالأرمن برعوا في التجارة واحتكروا الدخان والسوريون عملوا أيضاً بالتجارة سواء في القطان أو في الأموال فكانت لهم البنوك الخاصة بهم، واشتهر اليهود بالسمسرة وتجارة الموال وأنشأوا المحال التجارية للبضائع الأوربية، أما اليونانيون، فاحتكروا تجارة التجزئة وخاصة البقالة والمشروبات الروحية كانت من نصيبهم[ii].

وشهدت مصر تحت الاحتلال تدفقاً هائلاً للأجانب، الذين جاءوا إليها من مختلف أقطار أوربا فتضاعفت أعدادهم، فقد وجد هؤلاء الأجانب في سلطة الاحتلال سنداً وعوناً، وفي نفس الوقت كانوا هم أيضاً أحد أهم العناصر التي اعتمدت عليها انجلترا في حكم مصر وإحكام قبضتها على البلاد.[iii]

وتعددت الجاليات الجنبية في مصر فكان من أهمها الجالية اليونانية والإيطالية ثم الإنجليز، يلي ذلك الجالية الفرنسية والنمساوية فالروسية والألمانية، ثم الجاليات الأخرى بأعداد أقل مثل الأسمان، السويسريون والبلجيك والهولنديين.

وتواجدت هذه الجاليات في كل من الاسكندرية والقاهرة ومدن القناة بشكل اكبر من المدن الأخرى حيث[iv] شكلوا أكثر من ٨٠% من مجموع الأجانب الأوربيين والأمريكيين في القطر المصري وذلك سنة ١٩١٧ والبالغ عددهم ١٨٢١٤٤ نسمة متوزعين على النحو التالي[v]:

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٣٧١٠٦	نمساويون	٤٦٥
إيطاليون	٢٤٢٨٠	ألمانيون	٤١٨
بريطانيون	١٤٣٩٤	بلغاريون	٤٠٩
فرنسيون	٩٤٢٩	أمريكيون	٣١٢
أرمنيون	١٨٠٠	تشيكوسلوفاكيون	٢٣٥
روسيون	٩١٥	بلجيكيون	١٥١
أسبانيون	٨٦٣	مجريون	١٤٢
يوغسلافيون	٥٣٤	هولنديون	١١٠
سويسريون	٤٨٣	تبعات أوربية أخرى	١٧٢٢
الجملة			**٩٣٧٦٨**

ونرى انه في سنة ١٩١٧ زاد عدد الأجانب في مصر، ففي عهد سعيد بلغ عددهم سنة ١٨٧١ ٧٩.٦٩٦ نفساً منهم ٣٤٠٠٠ يوناني، ١٧٠٠٠ فرنسي، ١٣٩٠٦ إيطالي، ٦٠٠٠ انجليزي، ٦٣٠٠ نمساوي، ١١٠٠ ألماني، ٥٠٠ فارسي، ١٥٠ أسباني، ١٢٧ روسي، ٥٣٣ هولندي، ٤٠ بلجيكاً، ٤٠ سويديا ودنماركياً وبرتغالياً وأمريكياً وغيرهم[vi].

الجاليات الأجنبية

وقبل أن نبدأ في دراسة الأجانب وتأثيرها على المجتمع المصري اقتصادياً واجتماعياً وخاصة الجالية اليونانية موضع الدراسة وجب علينا تحديد معنى الأجنبي وفقاً للقوانين واللوائح السارية في مصر في ذلك الوقت، ووفقا للتحديد الاجتماعي لهم وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحديد القانوني للأجانب في مصر:

هناك اختلاف واضح في تحديد معنى الأجنبي بين علم القانون وعلم الاجتماع، فالأجنبي في علم الاجتماع هو كل فرد ليس عضواً في مجتمع بعينه، وبناء على ذلك فالأجنبي في تصور الدولة هو كل فرد ليس عضواً في المجتمع الذي تحكمه، فالعضوية بالمعنى الاجتماعي تبنى على أسس من الواقع، ولكن تلك الأسس قد لا يعترف بها القانون، ولا تكمن وحدها للتدليل أو الاعتراف للشخص بجنسيته أو عضويته القانونية في الدولة.

وبناء على ذلك فإن بعض الأعضاء في مجتمع الدولة (وفقاً للتحديد الاجتماعي) يعتبرون أجانب بالمعنى القانوني، وتجمع قوانين الجنسية على تحديد "الوطن" دون أن تحدد بصريح العبارة "الأجنبي" وليس في ذلك خطأ أو عيب، فالأجنبية صفة سلبية تقابلها صفة الوطنية، فيكفي أن تحدد إحداها حتى تتحدد الأخرى، فالأجنبي هو كل من ليس وطنياً[vii].

وينبغي علينا ونحن بصدد التعريف بالوطني والأجنبي أن نبحث في مسألة الجنسية، إذ أنها هي الأساس في التفريق بين الوطني والأجنبي، وما يندرج تحت هذا من الاختلاف في الحقوق والواجبات لكل منهما تجاه الدولة[viii].

أما عن تعريف الجنسية فقد ذهب فيه المشرعون والمؤلفون مذاهب شتى فمنهم من فسرها بأنها الرابطة القانونية والسياسية التي تربط الفرد بدولة معينة. ومنهم من رواها

الصفة التي يتصف بها الفرد باعتباره عضواً من أعضاء الدولة التي ينتمي إليها، ومنهم من قال عنها أنها العقد المعنوي بين الفرد ودولة يعيش في ظلها يتنازل الطرف الأول وهو الفرد عن حريته الطبيعية بتأدية جميع الخدمات الوطنية التي تطلب منه مقابل أن يحميه الطرف الثاني وهو الدولة ويسهر على مصالحه، ومهما تكن صفة التعريف فإن مدلول الجنسية لا يخرج عن ان يكون محدداً لعلاقة الفرد بدولة معينة[ix] أو انتسابه إليها فيقال فلان مصري أو انجليزي أو فرنسي أي فلاناً هذا ينتسب إلى دولة مصر أو انجلترا أو فرنسا فهو مرتبط بها تتبعه جنسيته أينما كان[x].

والأجانب في الاصطلاح القانوني هم الأشخاص الذين لا يتمتعون بقانون الجنسية للموطن الذين يقيمون فيه إقامة مؤقتة أو عادية ويقابل الأجنبي الوطني أو المواطن وهذا الأخير أكثر من الأجنبي حقوقاً وأكثر منه التزامات.

والحقوق التي يتمتع بها الأجنبي ليست منحة ولكنها من مقررات القانون الدولي، إذ أن اعتراف الدولة للأجنبي بالشخصية القانونية تستوجب التزامها الاعتراف له بالحقوق التي بدونها لا تقوم هذه الشخصية القانونية كالتمتع بحق الدخول والإقامة والخروج من الإقليم، والتمتع بالحرية الشخصية والفكرية وحرية الاجتماع والعمل في حدود القوانين واللوائح وحق الانتفاع بالمرافق العامة، وحق الالتجاء إلى محاكم الدولة لحماية القضاء، وتتضمن حقوقه الشخصية حقه في الزواج والإرث والتملك بصفة مقيدة ونستثني من ذلك الحقوق السياسية واهمها حق الانتخاب وحق التعين في الوظائف العامة من تجريد الأجنبي من ملكه بالاستيلاء أو نزع الملكية ولكنه لا يخضع لعبء الدفاع أو أداء الخدمة العسكرية[xi].

وتبدو كذلك مظاهر التفرقة بين الوطني والأجنبي من نواح متعددة: فالوطني وحده الذي تشمله الدولة بحمايتها بواسطة بعثاتها الدبلوماسية إذا ما وجد خارج إقليمها، وهو في بلده يتمتع بقدر أوفر من الحقوق التي يتمتع بها الأجانب كتقلد الوظائف العامة ومباشرة

حق الانتخاب ويمتاز الوطني كذلك بأنه لا يجوز ابعاده عن اقليم دولته ولا يصح تسليمه لدولة أخرى لأنه ارتكب جريمة على أرضها[xii].

بينما يحق للدولة إقصاء الأجنبي من اقليمها إذا رات أن بقاءه غير مرغوب فيه[xiii].

وبعد ان أوضحنا المفهوم الاجتماعي والقانوني للأجنبي وجب علينا أن نظهر مدى أهمية الوجود الأجنبي في مصر أثناء فترة الدراسة بحيث أنهم انخرطوا في المجتمع المصري واثروا فيه تأثيراً إيجابياً وآخر سلبياً في كافة النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وأيضاً النواحي السياسية والجدير بالذكر ان الأجانب بدأوا يفدون إلى مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك العمل في دوائر الحكومة أو التطلع إلى تحقيق مشروعات اقتصادية ومالية، وكانت مصر في ذلك الوقت تخطو خطواتها الولى نحو الاتصال بالغرب وبالحضارة الغربية، خاصة في عهد محمد علي وخلفائه ولم يكن هذا أول عهد الجانب بمصر الكثير من الجانب يجذبهم إليها ماضيها الطويل وأرضها المليئة بآثار القرون والحضارات الماضية أو يدعوهم إلى الإقامة فيها نشاط تجاري محدود، وعلى ذلك فقد كان يأتي إلى مصر من وقت لآخر كثير من هواة الرحلة والسفر، وما كانوا يقيمون فيها إلا ريثما يشبعون هوايتهم، وأقام بمصر طائفة من التجار الأجانب، ولكن هؤلاء كان أثرهم محدداً فأكثرهم ليس لهم رؤوس أموال ثابتة في مصر، وإنما كانوا عملاء أو وكلاء لبيوت تجارية في بلادهم، فقدمهم في البلاد ليست راسخة وأثرهم في حياتها الاقتصادية قليل، وكذلك الشأن في حياتها الاجتماعية[xiv].

ولقد تمتع هؤلاء الأجانب ببعض الامتيازات خلال فترة البحث، نبدأ أولاً ببيان الدول التي تمنح رعاياها بالامتيازات خلال فترة الدراسة وقد بلغ اثنتى عشرة دولة وتشمل الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، الدانمرك، السويد، المملكة المتحدة، أسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، النرويج، هولندا، البرتغال.

وقد كانت روسيا وألمانيا والنمسا والمجر بين هذه الدول أيضاً قبل الحرب العالمية الأولى ولكن روسيا سقطت امتيازاتها بتغير نظام الحكم فيها واستبداله بالنظام السوفيتي الذي لم تعترف به الحكومة المصرية، أما ألمانيا والنمسا والمجر فقد تنازلت عن امتيازتها بمقتضى معاهدتى فرساي وسان جرمان، غير أن الحكومة المصرية أعادت بعض الامتيازات لرعايا ألمانيت والنمسا باتفاق عقدته مع الأولى في ١٦ يونيه سنة ١٩٢٥م وآخر مع الثانية في ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩.

فقد نص في كل من الاتفاقين على ان الحكومة المصرية تفوض للحكومتين الألمانية والنمساوية بصفة مؤقتة حق محاكمة الرعايا الألمان والنمساويين أمام المحاكم القنصلية في كل ما يتعلق بالمسائل التي كانت من اختصاص هذه المحاكم حتى سنة ١٩١٤[xv].

ويمكننا حصر هذه الامتيازات التي تمتع بها الأجانب في الأنواع الآتية:

١) الامتياز القضائي.
٢) الامتياز التشريعي.
٣) الامتياز المالي [الضرائب].
٤) الحرية الشخصية وحرمة المسكن.

وهذه الامتيازات شجعت الأجانب على التواجد في مصر والانتشار في جميع ربوعها واستثمار أموالهم في مشاريع تجارية واقتصادية عادت بالنفع عليهم وأثرتهم مالياً.

والامتيازات الأجنبية منحتها مصر للأجانب قبل الفتح العثماني، الذي جاء هو الآخر وأكدها بمنح السلطان العثماني للأجانب المقيمين في تركيا بعض الامتيازات وكان شيئاً طبيعياً أن تستمر مصر في منح الأجانب نفس هذه الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لهم، وذلك بحكم صلة التبعية التي تربط مصر بتركيا، وكل ما كانت تنص عليه

معاهدات الامتيازات الأصلية من هذه الناحية لم يكن بعد والتعهد بضمان حرية المجيء والإقامة والانتقال لهؤلاء الأجانب ومنحهم سكناً يعيشون فيه وفقاً لعاداتهم وأديانهم[xvi].

ولم تكن هذه الامتيازات معاهدة أو اتفاقية دولية، بل مجرد قانون داخلي ومرسوم تشريعي أصدره السلطان لمنح طائفة من المستأمنين حقوق الملة التي يعترف بها الشرع الإسلامي[xvii].

إلا انه نبت منها مع الزمن، وعلى التتابع ألوان من الحصانة في شتى الميادين، حصل منها حالة تقرب من الفوضى أضرت بالأوروبيون والمصريين معاً[xviii].

ولا ترى بأساً لبيان ما قدمناه أن نستعرض شيئاً من ماهية الامتيازات:

١) بفضل الامتيازات يجب توقيع العقاب على الأجنبي أن يثبت مخالفته لا للقوانين المصرية كما هو الواجب بل مخالفته لقوانين بلاده. وهذا يقتضي مناقشات لا حد لها في جملة قوانين وكم من مجادلات قانونية نشأت عن هذه المسألة. وفي بعض القضايا يمر الوقت طويلاً قبل التثبت من إجرام المتهم أو براءته وطول الوقت مضر بالقضية ذاتها.

٢) جميع القضايا المدنية والتجارية وجميع القضايا الخاصة بالأراضي سواء أكانت بين الأجانب والمصريين أم الأجانب فيما بينهم من دولة واحدة أو من دول مختلفة هي من اختصاص المحاكم المختلفة وقضاها جميعاً في الغالب من الأجانب ولا تستمد هذه المحاكم سلطتها من الحكومة المصرية بل من الدول الأجنبية وكل اختصاص الحكومة المصرية هو المصادقة على تعيين القضاة مصادقة رسمية ولابد لنا من الاعتراف بأن وجود هذه المحاكم المختلطة قد رفعت شأن العدالة لأن قبل هذه المحاكم كانت القضايا المدنية والتجارية تحت رحمة المحاكم القنصلية كل متعاقد حسب قانون بلاده وكان قضاة هذه المحاكم القنصلية أي القناصل أحرار في أحكامهم لا ينازعهم فيها منازع على إننا لا

نستطيع أن نغض الطرف عما في محاكمة الأجانب بواسطة سلطة أجنبية لا مصرية من الغضاضة على كرامة البلاد والأهالي[xix].

٣) لا ضريبة تفرض على أجنبي بلا موافقة حكومته. ولذلك لا تستطيع الحكومة المصرية أن تفرض على الأجنبي ضريبة لأن ذلك يقتضي استئذان جميع الحكومات الأجنبية وموافقتها جميعاً فإذا لم توافق واحدة منها استحال فرض ضريبة لأنه لا يجوز أن أعضاء رعايا دولة واحدة تقضي من الضرائب التي يدفعها الآخرون عدا أنه ما من حكومة ترغب في وضع ضريبة على رعاياها ونتيجة ذلك أن التنفيذ محال. ولما كان لابد للحكومة المصرية من موارد لدخلها فهي تضع الضرائب لا على جميع سكان البلاد كما يقتضي العدل بل على الوطنيين وحدهم ظلماً[xx].

ثانياً: الأجانب في بورسعيد:

كان تنفيذ مشروع قناة السويس خاصة في عهد سعيد ثم اتمامه في عهد اسماعيل عاملاً قوياً في ازدياد هجرة الأجانب إلى مصر حتى أصبحت لهم في مصر جاليات كبيرة العدد تختلف قلته او كثرته بعوامل مختلفة كقرب اوطانهم أو بعدها من مصر وصلاتها الثقافية والمالية والتجارية والسياسية أخيراً بهذه البلاد وهكذا أنشأ في مصر ما يسمونه [المصالح الأجنبية] وقد أصبحت عنصراً قوياً وهاماً في الاقتصاد الأهلي والحياة الاجتماعية وألقى على الدولة عبء حماية هذه المصالح الأجنبية[xxi].

ونتيجة لمشروع قناة السويس أنشأت بورسعيد كمدخل لقناة السويس على البحر المتوسط لغرض ملاحي، ولذا فإنه روعي في إنشائها الظروف الطبيعية التي تجعل منها ميناءاً صالحاً لهذا الغرض، ومن ثم فإنه لم يراع في اختيار موقعها توافر موارد الثروة الطبيعية.

وكان لذلك أثره في توجيه الحياة الاقتصادية لبورسعيد فضلاً عن ارتباط النشاط السكاني بها بظروف البيئة الجغرافية[xxii]، فكان اتجاههم إلى استغلال الثروات المائية في البحر المتوسط وبحيرة المنزلة حيث تتوافر السماك بكميات كبيرة، وكذلك الطيور[xxiii] واستخراج الملح والنشاط الملاحي والاشتغال بالأعمال المتصلة بميناء وجمرك بورسعيد.

توغل الأجانب في بورسعيد وكان لهم نشاط تجاري واقتصادي كبير خاصة تجارة المأكولات[xxiv] وتجارة الفحم والغاز ومواد البناء وغيرها من أنواع التجارة، وبارز في نمو المدينة وازدهارها. مما أدى إلى جذب السكان من أبناء العرب والوطنيين ومشاركتهم في ازدياد الحركة التجارية والشركات والمصانع والمقاهي والخمارات ودور اللهو وغيرها من المشروعات، وعمل معظم أبناء العرب في الطوائف والحرف العديدة التي وجدت ببورسعيد والتي امتد نشاطها إلى كافة المجالات.

ونظراً لأن كثرة من سكان بورسعيد كانوا من الأجانب، فقد كان لذلك أكبر الأثر في أن يغلب على الأحوال الاقتصادية ببورسعيد الطابع الأوربي والمتاجر الأوربية بدرجة تفوق النشاط الاقتصادي للوطنيين وأبناء العرب بها. ويبدو ذلك واضحاً خلال الفترة التي أعقبت نشأة مدينة بورسعيد وحتى عام ١٨٨٢م.

وقد اتجه الأجانب بصفة عامة إلى استثمار أموالهم في مشروعات عديدة منها إقامة الفنادق، وقد ظهرت الفنادق في بورسعيد في وقت مبكر من تاريخ المدينة. ففي أوائل عام ١٨٦٥ كان يوجد بها فندق مدام بانبو، وكان فندقاً ضخماً يضم العديد من المباني السكنية[xxv].

وقد اقام أحد الفرنسيين فندقاً أطلق عليه اسم اللوفر، كما أقام أحد الهولنديين فندقاً آخر بالمدينة، وظهرت عدة فنادق أخرى فيما بعد. وكانت هذه الفنادق فخمة ومريحة ونظيفة مما يدل على مدى العناية بها، وكان اصحابها يبعثون بالمترجمين والمندوبين عند وصول السفن لجذب النزلاء إليها وبالإضافة غلى إقامة النزلاء في هذه الفنادق التي كان

معظمها يطل على ساحل البحر، فإنه كان يقدم بها وجبات الطعام لهؤلاء النزلاء وكانت محافظة بورسعيد تلجأ في أغلب الأحيان إلى استضافة كبار زوارها من الأمراء والأجانب في هذه الفنادق على نفقة الحكومة. وقد أدى ازدياد اقبال الأجانب على مدينة بورسعيد وترددهم عليها غلى إقامة الفنادق الجديدة مثل فندق دي فرانس، وعدد آخر من الفنادق وبالتوسع فيها هو قائم منها بإضافة طوابق أخرى إليها والخدمة الجيدة بها[xxvi].

كما اتجهت استثمارات الجانب إلى نشاطات أخرى مثل إقامة المصايف والحمامات البحرية على شاطيءالبحر المتوسط، ففي عام ١٨٦٩ تقدم أحد الفرنسيين بطلب ٢٠٠٠ متر على ساحل البحر منها ١٥٠٠متر داخل الميناء و ٥٠٠متر خارجه لإقامة مصيف بها، وفي عام ١٨٧٩ تقدم أحد الايطاليين إلى الحكومة المصرية عن طريق قنصليته بطلب ترخيص له باستخدام المجلات العشرة التي يؤجرها من شركة القناة على ساحل البحر لجعلها حمامات بحر (بلاج)[xxvii].

وجب علينا ونحن نتحدث عن وجود الأجانب في بورسعيد ونشاطهم الاقتصادي بها أن نلقي نظرة عن بورسعيد ونشأتها لبيان أهميتها ولماذا هي محط جذب الأجانب عامة واليونانيين خاصة باعتبارهم موضوع الدراسة.

نشأة بورسعيد:

يخطئ من يظن ان بورسعيد وليدة دق أو معمول في قناة السويس ١٨٥٩ ولكن الحقيقة عكس هذا الظن تماماً فبورسعيد قديمة قدم الزمن ولكنها حملت أسماء عديدة أخرى فكانت منطقة تحوطها مدنيات زاهرة على مر العصور التاريخية. كانت مركز اشعاع لحضارات سادت ثم بادت بسبب عديد من العوامل كالزلازل وطغيان البحر أو بسبب الحروب أو أمر الحكام بتدميرها كاملة لمنع استيلاء الأعداء عليها.

فجغرافية تلك المنطقة في الأزمنة القديمة لم تكن بوضعها الحالي الذي نعرفه الآن... فلم يكن لبحيرة المنزلة وجود بأطرافها المترامية والتي ينتشر فيها كثير من الجزر

التي ينمو فيها البوص والبردي ولم يكن للشريط الرملي الضيق الذي يفصل بين البحر البيض المتوسط وبحيرة المنزلة هذا الوجود ومن المدن التي كانت في الموقع الحالي لبورسعيد هي مدينة تنيس.

وهي كما ذكر الأستاذ عباس الشناوي مدير عام آثار شرق الدلتا في محاضرة ألقاها أن تنيس اسم مركب من مقطعين [تن] ومعناها بالمصرية القديمة أداة التعريف (ال) والمقطع الثاني نيوس ومعناها باليونانية (جزيرة) وتنيس عبارة عن جزيرة في الشمال الشرقي لبحيرة المنزلة وموقعها بالنسبة لبورسعيد في جنوبها الغربي ببحر البشتيل[xxviii].

مدينة تانيس TANNIS:

عرفت مدينة تانيس في التوراة باسم "صوعن" وفي الوصد اليوناني باسم "تانيس" وقد مر بتانيس سيدنا إبراهيم عليه السلام وزجته سارة حيث نزلا صوعن في عهد الأسرة الثانية عشرة سنة ٢٠٠٠ق. م وأهداه فرعون مصر هاجر، كذا مر بها أيضاً موسى عليه السلام، كانت تانيس مقراً للفراعنة في عهد الأسرتين الحادية عشرة والثالثة والعشرين فأقام بها أمينمحات الأول في عصر الأسرة الحادية عشرة معبداً فخماً كشفه الأثري بتري سنة ١٨٨٤م[xxix].

ثالثاً: مدينة الفرما:

ذكرت في التوراة باسم سين SIN أي عظمة مصر وفي العصر الفرعوني أطلق عليها اسم [يرآمون] أي مدينة آمون بلغ عدد سكانها في هذا العصر نحو مائة ألف نسمة. وفي العصر اليوناني أنشيء بها ضاحية أطلق عليها "بيلوز" تحولت فيها بعد غلى مدينة مستقلة حملت نفس الاسم [بيلوز] وفي العصر القبطي أطلق عليها القبط (برمون أو برما) وفي العصر العربي أطلق عليها العرب الفرماء. وكانت الفرما تقع عند مصب فرع النيل البيلوزي وموقعها شرق مدينة بورسعيد على بعد ٣٠ كيلومتراً ونظراً لموقعها الهام باعتبارها مفتاح مصر الشرقي والطريق البري لبلاد العرب وفينيقيا فقد اهتم حكام مصر على مر

العصور بإنشاء الأسوار العالية والحصون المنيعة بها لصد هجمات الغزاة وقد أقام بها رمسيس الثاني مدة ثم بنى بجوارها مدينة [بيررمسيس] وكانت أول موقع حصين قاتل جيوش عمرو بن العاص عند مقدمه لفتح مصر حيث قاتل فيها الروم قتالاً عنيفاً واستولى على حصنها سنة ٦٤٠م وأغرق السفن التي كانت بخليجها وقام بهدم أسوارها منعاً لعودة الروم إليها وأعيد بناؤها وازدهرت مرة اخرى إلى أن مرت بالكامل عند الغزو الصليبي عام ١١١٨م ومنذ هذا التاريخ اختفت الفرما إلى الأبد.

وقال فيها المقريزي، كانت الفرماء على شط بحر تنيس وكانت مدينة حصينة وبها قبر [الحكيم جالينوسا] وبنى بها المتوكل على الله حصناً على البحر عندما بنى حصن دمياط وحصن تنيس.

وقال فيها ابن الكندي، الفرماء أكثر عجائب وأقدم آثاراً من غيرها ويذكر أهل مصر أن كان منها طريق إلى جزيرة قبرص في البر يسار عليه بالدواب فغلب عليه البحر وأن بها مجمع البحرين وهو البرزخ الذي ذكر في القرآن الكريم وقد ورد ذكرها كثيراً في تاريخ الطبري لابن جرير الطبري وفي العصر القبطي كثر بها عديد من الكنائس والأديرة.

وقد حاول التاريخ إعادة مجدها عندما وضع دي ليسبس دراسته المبدئية لشق قناة السويس حيث اختير موقعها تشق منه القناة محل فرع النيل البيلوزي[xxx] إلا ان كثرة الطينة المترسبة وضحولةمياة البحر عند تلك النقطة حال دون تنفيذ شق القناة في هذا المكان واختير موقع بورسعيد الحالي لتشق منه القناة ومكان الفرما الحالي يطلق عليه تل الفرما شرق بورسعيد وبورفؤاد.

بورسعيد وحفر قناة السويس سنة ١٨٥٩:

وبعد ان تعرفنا على المدن السابقة تاريخياً لموقع محافظة بورسعيد وجب علينا ان نعرف كيف نشأت بورسعيد بشكلها الحالي خلال فترة دراستنا والتي كانت محط جذب

أنظار العالم أجمع فلقد كانت مصر على موعد مع قدرها لتستعيد مكانها الحقيقي في الإطار العالمي مع شق قناة السويس في ستينيات القرن الماضي.

إن مشروع قناة السويس عملاً من أعمال الإنسان المادية أثر على علاقات الأمم بصورة أكثر عمقاً وإنه إنجاز أكبر من حدود القدرة البشرية وأنه يمكن أن يغير أوضاع الطبيعة.

ومنذ ان شقت القناة أصبحت شريان المواصلات العالمية.. وعنق الزجاجة في شبكة الملاحة وتحولت غلى قبلة علمانية كأنما الدنيا كلها على ميعاد فهي باختصار اصبحت مركز الثقل في الحركة العالمية والقارات معلقة إليها... لقد اتت القناة هدية الموقع غلى مصر وهدية مصر إلى العالم[xxxi].

في العصر الحديث أثارت فكرة ربط البحرين التنافس البحري والتجاري والسياسي بين الدول الأوربية وكان على رأسها فرنسا وانجلترا... وبعيداً عن التفصيلات الكثيرة... نقول أن فكرة هذه القناة اختمرت في الفكر الفرنسي بشكل أكبر وقد علقت حكومة فرنسا الجنرال بونابرت الذي عرف فيها بعد بنابليون الأول امبراطور فرنسا.. قد علقته الحكومة الفرنسية بغزو مصر بغرض قطع الطرق على انجلترا والذي يسهل لفرنسا تجارتها مع الهند وإبان هذه الحملة، أمر نابليون بعمل الدراسات اللازمة لوصل البحرين، وفي يوم الاثنين ٢٤ ديسمبر ١٧٩٨ سافر ساري عسكر بونابرته [نابليون بونابرت] إلى السويس وأخذ بصحبته فوج كبير يتألف من كبار العسكريين والعلماء والمصورين وعند غروب يوم ٢٦ ديسمبر وصل الموكب إلى مدينة السويس وزار عيون موسى وقام جاك ماري لوبير وهو مدير مصلحة الطرق والكباري بباريس ومساعدوه بمسح المنطقة الخاصة بترعة أمير المؤمنين [وكانت قد ردمت] والمنطقة المحيطة بالسويس وكان هذا العمل عملاً تمهيداً للدراسة التي أعدوا لها تقريراً نهائياً فيما بعد عن عملية تخطيط القناة التي تربط بين البحرين[xxxii].

وخلال القرن التاسع عشر كانت هناك محاولات كثيرة لربط البحرين... ليس المجال لذكرها الآن..

ولكننا نشير إلى أنه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٤٥ استطاع فريدناند ديلسبس والذي كان يشغل وقتها وظيفة نائب قنصل فرنسا العام في مدينة الاسكندرية، استطاع أن يجوز على امتياز حفر قناة السويس من الوالي سعيد باشا، ويقول الكاتب اليوناني د. ممتريوس خالد وبيس في كتابه ذكريات وأحداث عن بورسعيد والمطبوع في مدينة الإسكندرية باللغة اليونانية سنة ١٩٣٩ يقول أن الذي يرجع بالذاكرة للوراء وينظر إلى تاريخ بورسعيد ومعارك الحفر لا يعتبرها حلماً تاريخياً يظهر لنا مدى تضحية هؤلاء العمال فكانت مساكنهم عبارة عن قطع من القماش وطعامهم كسرات من الخبز وشرابهم ماء البحر المالح وسلاحهم فؤوس الحفر بتلك المقومات البسيطة والعزيمة القوية[xxxiii]، أقاموا أساساً للحضارة والمدنية عبر الصحراء القاحلة الخالية من أية مقومات للحياة وقاموا بشق بطن الأرض المصرية لتجري فيها قناة بحرية تربط بين البحرين العظيمين البحر المتوسط والبحر الأحمر، وكان أول يوم في أيام الحفر يوماً مشهوراً لا يقل عظمة عن يوم افتتاح القناة نفسها ففي يوم الاثنين ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ وإذ كان المصريون يحتفلون هذا اليوم بعيد شم النسيم وقد كان الجو هذا اليوم صافياً جافاً ومشمساً، توجه فردبناند دليسبس عند النقطة التي حددها ميولا روش الذي كان يشغل رئيس قسم الأعمال والأشغال المالية بشركة القنال لتكون مصباً لقناة السويس والتي تقع عليها بورسعيد الآن وكان معه وفد من مجلس إدارة شركة القنال وأيضاً ميسو موحل بك والذي كان يشغل منصب مهندس من الطرق والكباري بالحكومة المصرية وتولى في المشروع أعمال الحفر، وغيرهم... وقام الميسو ديلسبس بإلقاء كلمته التي تضمنت أنه باسم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وبمقتضى قرارات مجلس الإدارة

"سنقوم الان بضربة الفأس الأولى على هذه الأرض التي تفتح أبواب الشرق لتجارة الغرب ومدنيته"

واستطرد في كلمته قائلاً: "إننا مجتمعون هنا الآن تجمعنا فكرة واحدة هي الإخلاص لأغراض الشركة ورعاية مصالح راعيها العظيم الوالي محمد سعيد باشا"، وبعد ذلك الملك دليسبس بمعول وضرب به الأرض[xxxiv] وكان ذلك إيذاناً بالبدء في عمليات الحفر وتبعه اعضاء اللجنة فالمهندسون[xxxv] ثم سائر مستخدمي الشركة، ثم توجه إلى العمال المصريين قائلاً: "سيضرب كل منكم ضربة فأسه الأولى فاذكروا أنكم لن تقلبوا الأرض وحسب بل أن أعمالكم سوف تجلب الرخاء إلى أسركم وبلدكم الجميلة".

وقد بدأ حفر قنال السويس ابتداء من بورسعيد وقد اعدت الحكومة المصرية لهذا العمل ٢٧٠٠٠ عامل بدون أجرة أما عدد الشغالة والمستخدمين فبلغ ٥٠٠ تقريباً[xxxvi].

وقد أقام دليسبس الخيام لفريق الحفر وقام بوضع ألواح خشبية بأرضيتها والتي أقيمت على فرشة من الرمال المختلفة عن ناتج الحفر بارتفاع ١.٥متر وكانت المياه تصل إليها في زمن الفيضان وكان الانتقال من مكان لآخر يتم بواسطة فلايك صغيرة.

وكان من أهم الأعمال التي قام بها دليسبس هو إقامة فنار بدائي خشبي ليرشد السفن القادمة لموقع الميناء المرتقب إنشاؤه لذا فقد قام بتكليف قرابة أربعين عاملاً أوروبياً لإنشاء هذا الفنار الذي كان يضيء لمسافة ٢٥ ميلاً وكانت تلك المسافة تفي بالغرض المطلوب من إنشائه في بادئ الأمر.. وكان هذا الفنار في نفس أماكن مستودعات البترول الحالية بالرسوة جنوب بورسعيد وقد استمر هذا الفنار البدائي يفي بغرضه حتى سنة ١٨٦٩ إلى أن تم بناء الفنار الحجري المشهور والمعروف وهو مازال قائماً حتى الآن. وكان اليوناني GEORGE ANETAS هو المسئول عن تشغيله.

وقد تم تحديد أبعاد المدينة المرتقبة ورسمت حدودها الأربعة على الأرض واختير موقعها ليكون غرب القناة المزمع حفرها وليس في شرقها نظراً لأن موقع دلتا نهر النيل إلى الغرب وهي مصدر المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمياة كما يكسب هذا الموقع سهولة في الاتصال ببلدان الدلتا سواء عن طريق الإبل أو المراكب عبر بحيرة المنزلة–

وقد خططت المدينة ليحدها من الشمال الرصيف الموازي لشاطيء البحر الأبيض المتوسط الذي أطلق عليه فيما بعد رصيف أوجنى[xxxvii].

أما الحد الشرقي للمدينة فهو رصيف الترسانة الذي عرف فيما بعد برصيف فرنسوا جوزيف [شارع السلطان حسين] وفي الجنوب المغاير وفي جهة الغرب رصيف بحيرة المنزلة.

وقد اختيرت المدينة المرتقبة لتقع على خط عرض ٣١١٦ شرقاً أي بعد ١٢ كيلومتراً شرق قرية اشنوم الجميل الواقفة على فتحة بحيرة المنزلة من جهة الشمال[xxxviii]. وكانت هذه القرية يتجمع فيها صيادو الأسماك والطيور البحرية، وسميت المدينة اسم بورسعيد وهو اسم مركب من بورت الفرنسية ومعناها ميناء وكلمة سعيد التي جعلت علماً على حاكم مصر محمد سعيد باشا نجل محمد علي[xxxix].

وبذلك نشات مدينة بورسعيد وبعض المدن الأخرى بمحازاة القناة الأمر الذي جعل تغير ما قد حدث في المنطقة.

ويقول السيد الحسيني في كتابه المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري: "ربما كان أكبر تغير حري شهدته منطقة الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر هو ظهور المدن المصرية الواقعة على قناة السويس إذ تدين هذه المدن في نشأتها ونموها وازدهارها إلى حفر القناة ونمو حركة التجارة عبرها فكانت بورسعيد وضاحيتها بورفؤاد على الجانب الآسيوي كمدخل للقناة وميناء ترانزين بكل معنى الكلمة.

أخذت بورسعيد تنمو تباعاً بردم أجزاء من بحيرة المنزلة بناتج حفر القناة ورمال الشاطئ وضمت أراضي جديدة فازدادت اتساعا وأهمية وأصبحت بورسعيد اليوم هي ثاني أهم الموانئ المصرية بعد مدينة الإسكندرية وذلك في أقل من مائة عام منذ بدء إنشائها.

وكانت بورسعيد إدارياً لم تكن مستقلة، حيث تكون ما يعرف بمحافظة قناة السويس والذي كان مقرها الاسماعيلية وكانت تضم بورسعيد والاسماعيلية في البداية، وبذلك ضمت

هذه المحافظة كلاً من بورسعيد بقسمها الإفرنج[xl] والعرب وكان يتبعها قسم البر الجنوبي، الذي كان يضم التبة ورأس العش والفردان والقنطرة وأم حلف وكان يتولى إدارتها مأمور، بينما كانت الاسماعيلية مقر المحافظ وكانت تضم نقطة الاسماعيلية وابو صير والسبع آبار والكفر وسرابوم وتقبنة[xli].

وقد أنشأت محافظة القنال بسبب خوف الخديوي اسماعيل من أطماع الشركة الفرنسية لقناة السويس بعد أن لاحظ ازدياد نفوذها لحظة بعد أخرى وتريد أن تسلخ منطقة القناة عن مصر حيث توسع نفوذها في تلك المنطقة بل زاحمت الحكومة المصرية في اختصاصاتها.

فسارع إسماعيل إلى إنشاء ما يعرف بمحافظة القنال في مارس ١٨٦٣ وعين إسماعيل حمدي بك كأول محافظ لها كما وفي بعض الأحيان كانت مدينة السويس تتبع محافظة القنال التي كانت عاصمتها بورسعيد[xlii].

ومن عام ١٨٦٦ [٣٠ أغسطس] صارت بورسعيد محافظة وتعين لها مصطفى بك محافظاً وتم تعيين وكيل لها واكتمل بها الاستقلال المالي والإداري عام ١٨٧٠ وصارت الاسماعيلية تابعة لبورسعيد عام ١٨٧٦م باسم محافظة عموم القناة وكان محافظ بورسعيد يتولى إدارة محافظة عموم القناة وكان يقيم في بورسعيد وله وكيل مساعد وموظفون يتبعون لأوامر المحافظ[xliii].

وشجعت السياسة التي اتبعها اسماعيل في حكم البلاد والأجانب على التدفق إلى مصر بشكل عام وإلى بورسعيد بشكل خاص بشكل لم يسبق له مثيل، وبلغت إقامة هؤلاء الأجانب في البلاد حد الاستيطان الدائم ولم يكن لغالبيتهم هدف إلا أن يصنع ثروة في ظل الامتيازات الأجنبية وعصر القناصل الذهبي للقناصل فضلاً عن تمتع شرقيين من شوام ويهود بالامتيازات[xliv].

ولقد كان لموقع بورسعيد المتميز وما نتج عنه من علاقات مكانية أثر كبير في اجتذاب أعداد كثيرة من سكان المحافظات المجاورة أيضاً وليس الأجانب فقط ومن ذلك قصر المسافة بين هذه المحافظات ومحافظة بورسعيد بالإضافة لوجود شبكة جيدة من طرق النقل والمواصلات تساعد على ربط بورسعيد بمدن الجمهورية بصفة عامة ومحافظات الجوار بصفة خاصة وذلك عن طريقين رئيسين، الأول يتجه جنوباً ويربط بورسعيد بالقاهرة غير محافظة الاسماعيلية والثاني يتجه غرباً ويربط بورسعيد بمدن الدلتا مارا بمحافظة دمياط[xlv].

ويجب الإشارة إلى أن [بورسعيد] تميزت بالتنوع المناخي ففي الشمال بورسعيد تتمتع بمناخ البحر المتوسط وفي الوسط والجنوب تتمتع محافظات بورسعيد والسويس بمناخ شبه الصحراوي ولكل محافظة سمات مناخية بسبب تباين ظاهرات السطح في كل منهم بالإضافة إلى خصائص المياه التي تلطف من درجة الحرارة[xlvi].

والجدول التالي يبين توزيع الأجانب في مدن القناة وفقاً لتعداد سنة ١٩٢٧[xlvii].

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٨٨٧٦	يوغسلافيون	٣٤٢	أمريكيون	٥٥
إيطاليون	٦٤٥٣	روسيون	١٤٠	أوربيون أخرون	٨٤٨
بريطانيون	٥٤٨٢	أسبانيون	١٠٠	الجملة	٢٤٥٥٠
فرنسيون	٢١٥٥	ألمانيون	٩٩		

يتبين لنا من الجدول السابق أن الجاليات الأربعة اليونانية والإيطالية والبريطانية والفرنسية كانت تصل أكثر من ٩٣% من جملة الأجانب في منطقة القناة. وتمثل الجاليات الأخرى النسبة الباقية من عدد الأجانب.

ونخلص من ذلك أن الاسكندرية والقاهرة ومدن القناة كانت تمثل منطقة جذب للأجانب إذ بلغ عدد الأجانب في تلك المناطق سنة ١٩٢٧ حوالي ١٨٧.٩٢ أي ما يقرب من ٨٩% من مجمل عدد الأجانب في تلك السنة[xlviii].

ويتضح لنا أيضاً من خلال الجدول السابق أن الجالية اليونانية هي اكبر الجاليات انتشاراً في مدن القناة وهي محط دراستنا باعتبارها أكبر الجاليات أولاً وأهمها من حيث التأثير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فقد كان لهم دور كبير في إثراء الحياة في بورسعيد خاصة وفي مصر عامة والآن وجب علينا ان نتعرف بشيء من التفصيل على الجالية اليونانية وتاريخ وجود ما في مصر وهذا ما سوف نحاول بيانه على النحو التالي:

الجالية اليونانية:

لقد وفد اليونانيون إلى مصر منذ زمن بعيد، غير انه قد زاد عدد المهاجرين منهم إلى مصر الحد الأقصى بعد الثورة اليونانية سنة ١٨٢١م، وأصبح من الضروري إيجاد تنظيم للجاليات اليونانية في مصر من ناحية[xlix]، والمحافظة على ثقافتهم ولغتهم من ناحية أخرى، وكان من جراء ذلك أن بدأ يونانيو الاسكندرية يفكرون في إنشاء أول جالية لهم وبذلك أنشئت أول جالية يونانية بالإسكندرية في ٧ مايو ١٨٤٣ غير أن الجالية اليونانية بالقاهرة لم تنشأ إلا في عام ١٨٥٦م ثم انتشرت الجاليات اليونانية في مصر حتى بلغت اثنتين وثلاثين جالية يونانية في المدن المختلفة، ولكل جالية منها مجلس تنفيذي له رئيس ومستشارون وعلى هذا الأساس يتكون مجلس الجالية مثلما كان في الزقازيق[l] وكفر الزيات وطنطا والمنصورة وبورسعيد والسويس، وتنتخب الجالية هؤلاء المستشارين الذين يتراوح عددهم بين ١٢، ١٤ مستشاراً ويتغير ثلث أعضاء هذا المجلس كل سنتين وينقسم المجلس إلى عدة لجان كل منها لغرض معين من أغراض الجالية مثل لجنة التعليم التي تختص بالإشراف على المدارس ويجتمع أعضاء المجلس مرة كل شهر، ويجتمع أعضاء

الجالية مرة كل سنة حيث يتقدم الرئيس بالتقرير السنوي عن نشاط اللجان وما حققته الجالية[li].

وتمتاز الجالية اليونانية بأنها أكبر وأقدم الجاليات في مصر وأكثرهم انتشاراً بها، وإن كانوا أكثر تركزاً في الإسكندرية لقربها من بلادهم إلا أنهم انتشروا في جميع المحافظات من شمال مصر إلى جنوبها وحتى المناطق التي يقل فيها المصريون أنفسهم وجد فيها يونانيون ففي أقسام الحدود [البحر الأحمر– الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية– وسيناء] وجدت جماعات منهم ليست بالعدد القليل وليس أدل على انتشار اليونانيين في مدن مصر وريفها من كلمة "اللورد كرومر" التي قال فيها: "أينما حركت حجراً في مصر وجدت تحته يونانياً"[lii].

أما عن تطور عدد الجالية اليونانية خلال فترة الدراسة، فقد بلغ عددهم "٥٠٠٠" يوناني في سنة ١٨٣٥[liii]وبلغ عددهم سنة ١٨٨٢ "٣٧٣٠١" يونانياً[liv] وفي سنة ١٨٩٧ بلغ عددهم "٣٨١٧٥"[lv] وفي سنة ١٩١٧[lvi] بلغ عددهم "٥٦٧٣١"، وفي عام ١٩٢٧[lvii] بلغ عددهم "٦٤٠٥" وفي عام ١٩٣٧[lviii] بلغ عددهم "٤٢٣٤"وفي عام ١٩٤٧ بلغ عددهم "١٥٢٣".

وتعتبر الجالية اليونانية أكثر الجاليات الأجنبية اختلاطاً واتصالاً بالمصريين، ولذا لم ينظر المصريون إليهم كأجانب عنهم وبالتالي لم يشعر هؤلاء اليونانيون بانهم في وقت من الأوقات في غير بلادهم وليس أدل على ذلك من أن أحد الشباب اليوناني ويدعى خاربلوس جورجيارس أحد افراد الجالية اليونانية يرسل إلى الديوان الملكي "علي ماهر" في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ لإبلاغ جلالة الملك فاروق الأول بأن اليونانيين ينتظرون في محطة الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية أن تجعل برنامجها يشمل بعض الأغاني والأدوار الموسيقية اليونانية ولو مرة في الأسبوع[lix].

لم يكن لشعب اليونان بمصر نفس المنشأ. كانوا مقسمين إلى مجموعتين، وكان من السهل تمييز الواحدة عن الأخرى. كانت المجموعة الأولى مكونة من اليونانيين المولودين في مصر وقت الإسكندر الأكبر. أجبر هؤلاء اليونانيين على عدم التحدث باللغة اليونانية بعد الفتح الإسلامي وأجبروا على الحديث باللغة العربية فقط، ولكن كان تميزهم بسهولة جداً من أشكال وجوههم التي تحمل الصبغة الأوربية وليس اللون الداكن للبشرة[lx].

والمجموعة الثانية كانت مكونة من اليونانيين القادمين إلى مصر منذ زمن حكم العثمانيون وبصفة خاصة في زمن محمد علي. كان معظم هؤلاء اليونانيين قادمين من الجزر اليونانية وكان معظمهم تجاراً[lxi].

وحيثما استقر اليونانيون كانوا يظهرون فيما بينهم روحاً من التعاطف والتماسك فشرف وكرامة الفرد هي شرف وكرامة الجماعة، فإذا أصابت أية كارثة إحدى العائلات اليونانية فإن الجميع يبذل كافة المجهودات لإنقاذها وتخطي الكارثة، وكانت تلك الصفة محل إعجاب عالم التجارة والمال[lxii].

ففي أوقات الرخاء والشدة كانوا يعملون معاً كي تكون صفقات كل منهم أكثر ربحاً ويبيعون ويشترون متضامنين متماسكين ويدعمون رصيدهم بقبول أوراق بعضهم المالية وخصمها ويحتفظون بالرسوم لمواطنيهم أي أنهم فعلا يكونون ما يمكن أن نسميه بلغة التضامن والتعاون "قبيلة تجارية" خصائصها وسماتها[lxiii].

أما عن نشاط الجالية اليونانية فقد عمل اليونانيين في كل مكان بمصر ومن أبرز مظاهر النشاط التجاري تجارة القطن وكان أكبر تجار الأقطان في بورصتى العقود ومينا البصل من اليونانيين وفي طليعتهم "خوريمي وبناكي وسلفاجولوسكارس" وغيرهم[lxiv].

ولعل أبرز مظاهر النشاط اليوناني الاقتصادي أن الجالية اليونانية في مصر كانت تملك ما يقرب من ٣٥% من مجموع الأسهم في جميع البنوك وشركات المساهمة على اختلاف أنواعها وجنسياتها، ويعتبر الميسو ثيودور كونسيكا محتكر السبرتو، أغنى أغنياء

الجالية اليونانية إذ كانت تقدر ثروته بأربعة ملايين من الجنيهات وربما كان هذا الاحتكار اليوناني سبباً في صناعة الخمور وتجارتها بين اليونانيين في مصر إذ فتحوا العديد من المقاهي والحانات لبيع الخمور في المدن والقرى[lxv].

كما التحق الكثير من اليونانيين للعمل في البنوك ومنها البنك التجاري المصري، ففي مجلس إدارته كان ليون كاسترو نائباً لرئيس مجلس الإدارة منذ يناير سنة ١٩٤٤[lxvi].

وأيضاً التحق الكثير من الموظفين اليونانيين ببنك الأراضي المصري إذ كان رئيس مجلس الإدارة ميشيل سلفا جو رجل الأعمال اليوناني واستمر رئيساً لمجلس الإدارة حتى توفى في ٢١ مارس ١٩٥٠[lxvii]

الجالية اليونانية في بورسعيد

بعد أن ذكرنا باختصار نشأة الجالية اليونانية في مصر وأوضحنا أسباب النشأة ودورهم الاقتصادي والاجتماعي في مصر بشكل عام حان الوقت لنتحدث عن الجالية اليونانية في بورسعيد وهي موضع الدراسة ونحاول أن نلقي الضوء عليها وعلى أسباب تواجد اليونانيين في بورسعيد وتأثر المصريين بهم داعين الله أن يوفقنا.

أولاً يرجع إنشاء الجالية اليونانية في مدينة بورسعيد إلى عام ١٨٦٥، فخلال ذلك العام توافد على المدينة الكثير من العمال، استجابة لدعوة فريندباناند ديلسيبس، وذلك للعمل في حفر قناة السويس. واصطحب العديد من هؤلاء العمال أسرهم، وبذلك كانوا بمثابة النواة الأولى للجاليات اليونانية في كل من السويس والإسماعيلية وبورسعيد[lxviii].

عملت شركة قناة السويس على تحقيق الاستقرار لهؤلاء اليونانيين، فقام رئيسها دليسبس ببناء كنيسة صغيرة لإقامة شعائرهم الدينية، وإقامة مدرسة لتعليم أطفالهم الصغار. وفي سبيل المحافظة وصيانة هذين المبنيين قام العمل بعمل خزانة مشتركة [صندوق مالي]، وقد التزم العمال بدفع أقساط مالية بالإضافة للرسوم البسيطة التي كان يدفعها التلاميذ بالمدرسة، استطاعت هذه الخزانة القيام بالأعباء الخاصة بصيانة الكنيسة

والمدرسة[lxix]. ويمكن اعتبار هذه الخزانة بمثابة أول إعلان جماعي عن الوجود اليوناني في بورسعيد ثم نواة الجالية اليونانية ببورسعيد. وبناء على طلب من قنصل اليونان العام بالإسكندرية. قام دليسبس بمنح الجالية قطعة أرض طولها ١١٧.٧متراً وعرضها ٥٤.٥متراً وبها ثلاثة منازل تقع في شارع الترسانة على رأس الأرض الممنوحة لهم وذلك على سبيل الإعانة من شركة قناة السويس، ونصحهم دليسبس بالتقدم بطلب للحكومة المصرية للحصول على عقد ملكية لهذه الأرض حتى تثبت لليونانيين بشكل دائم[lxx].

وقد استوجب انتقال تلك الرض ضرورة موافقة الحكومة المصرية على تلك الهبة وقد استمرت المفاوضات بين الحكومة اليونانية والحكومة المصرية في هذا الشأن ٢٢ سنة انتهت في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨.

وتم التوقيع على عقد الهبة إبراهيم توفيق باشا محافظ القنال ممثلاً عن الحكومة المصرية وقنصل اليونان في بورسعيد ألكسندر ليوتادروس وأخذت موافقة البرلمان اليوناني على نقل ملكية هذه الكنيسة من الحكومة اليونانية إلى جمعية الجالية اليونانية ببورسعيد في ٢٣ ديسمبر ١٨٨٩.

واشترطت الحكومة المصرية عدم استخدام الأرض في إقامة عقارات أخرى غير الكنيسة والمدرسة على أن يتولى أعباء إنشاء الكنيسة والمدرسة حكومة جلالة الملك في اليونان، وفي حالة المخالفة تعتبر هذه المنحة لاغية بقوة القانون[lxxi].

وفي ٢١ أبريل ١٨٨٢، تم وضع اللائحة الداخلية للجالية، وتم التصديق عليها بالمرسوم الملكي في ١٨ أبريل ١٨٨٩، وفي شهر أبريل وضعت الأساسات بكنيسة سفور بحضور البطريرك سوفروينوس بطريرك الإسكندرية، وقنصل اليونان بمصر الميسو بيزانتيوس.

وفي عام ١٩٠١ خلال رئاسة السيد جورج كوروني تعاقدت الجالية على قرض بمبلغ ٦٠.٠٠٠ فرنك تحت الضمان الشخصي لرئيس الجالية وأعضاء اللجنة السادة

نينولاس كوماينوس، ونيقولاس وجيرسموس لبناء كنيسة على مساحة ١٦٠٠ متر مربع وتم البناء عام ١٩٠٣.

وكانت اللائحة الداخلية للجالية تنص على تعيين لجنة الجالية عن طريق القنصل، على أن تعقد جلساتها في القنصلية تحت رئاسة القنصل، وليس للجنة أن تصدر اقتراحات بمفردها بدون موافقة الرئيس[lxxii].

وقد أدى ذلك الوضع إلى حدوث خلافات بين أعضاء الجالية وقنصل بورسعيد مما دفع قنصل اليونان العام المستر غربياريس عام ١٩٠٣ للسفر إلى بورسعيد لحسم النزاع القائم بينهم[lxxiii].

واستمرت الجالية في توفير كافة المؤسسات التي يحتاجها اليونانيون فقامت ببناء مدرسة للبنين وأخرى للبنات واستطاعت تسديد الدين الذي تعاقدت عليه، نظراً لدفع الأعضاء الأقساط بصورة منتظمة إلى جانب مواردها الأخرى، بالإضافة لحصولها على تصريح عام ١٩٠٧ بإصدار أوراق اليانصيب. وبدأت أحوال الجالية في الاستقرار بفصل هذه الإرادات[lxxiv].

إنشاء القنصلية اليونانية:

قبل بداية التمثيل الدبلوماسي لليونان بالخارج، لغى اليونانيون بمصر عناية الدولة اليونانية وذلك بإنشاء قنصلية يونانية بالإسكندرية في عام ١٨٣٣ حيث تولى مسئوليتها ميخائيل توسيتساس، من كبار التجار بمصر، الذي ينحدر أصلاً من بلدة ميتسوفو بمنطقة إبيبروس غرب اليونان. وقد كان هذا التعيين يتم عن اهتمام بتنمية الحركة التجارية والاقتصادية عموماً، فيما بين البلدين. على ذلك كانت المبادلات التجارية بمثابة الاختصاص الأول لهذه القنصلية، حيث امتد بعد ذلك ليشمل مسائل جمركية.

بمرور الوقت زادت اختصاصات القنصلية حيث كان أهمها ما يلي:

- إصدار وثيقة إقامة للراعايا اليونانيين، والمقصود بها وثيقة تفيد تحصيل ضريبة سنوية للدولة اليونانية، مقابل حق الإقامة في المنطقة التي تقع في دائرة اختصاص القنصلية.
- اعتماد التصديق على كافة الوثائق لاستخدامها أينما "يلزم الأمر".
- ترجمة الوثائق لمختلف اللغات، ومن بينها اللغة العربية، لإستخدامها من الفرد أينما "يلزم الأمر".
- منح تصريح دخول ("ڤيزا") الرعايا الأجانب للأراضي اليونانية.
- وكان من اختصاصها موضوعات تتعلق بالميراث، نقل الملكية، وتحصيل رسوم لصالح الغير حيث كان ضمن هذه الجهات الجمعيات اليونانية بمصر.[lxxv]

أثناء سريان امتيازات الجانب وحتى عام ١٩٤٩، كان يقع ضمن اختصاص القنصلية عمل المحكمة القنصلية وأيضاً محكمة الجنايات القنصلية.كانت هناك وظيفة المستشار القانوني والمترجم، نائب القنصل وبالطبع كانت تعمل القنصليات عامة بالقاهرة والإسكندرية، قنصليات وقنصليات فرعية في بورسعيد والسويس، المنصورة، الإسماعيلية، الزقازيق، وغيرها.

بعدما حدث من تقلص في عدد اليونانيين بمصر أصبح القنصل العام اليوناني الرئيس الإداري للمدرسين اليونانيين الذين يحضرون بنظام الانتداب من وظيفتهم الساسية باليونان، الذين يعملون بالتعليم الساسي والثانوي. وقد قررت الدولة اليونانية العمل بنظام المستشار التعليمي في عدة بلاد. وبدأ العمل بهذا النظام منذ وقت قليل بمصر.

تهتم القنصلية بطبيعة الحال بأمور تتعلق بالجاليات. وقد أدى الحاجة إلى تنمية العلاقات والاتصالات فيما بين الدول إلى إنشاء سفارة تختص بتنظيم المسائل الثنائية الدولية فدور السفارة تنفيذ وتقديم التوصيات نحو الإدارة المركزية بوزارة الخارجية.

لموضوعات تتعلق بالسياسة الخارجية واليونانيين بالخارج. بناء على ذلك تتابع السفارة أمور اليونانيين بالخارج، مثلاص اليونانيين بمصر، وتتدخل فقط في الأوقات الصعبة، لتنسيق الأمور، وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها بالتعاون مع الحكومتين اليونانية والمصرية، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.[lxxvi]

في عام ١٨٥٣ يصدر القانون رقم ٢٦٢ حول "نظام السلطات القنصلية" الذي ينص على ما يلي: "في مصر: قنصلية مقرها القاهرة، قنصلية مقرها الإسكندرية".

تضم القنصلية بالإضافة للسكرتير مترجم من الدرجة الأولى، مترجم من الدرجة الثانية، الكاتب، مسئول موانىء، حارسين، قنصلية فرعية مقرها دمياط.

ونجد "القنصلية الملكية اليونانية العامة بمصر خلال أعوام ١٨٥٣- ١٨٥٤ بالإسكندرية والقاهرة في عام ١٨٥٤ تتوقف الخدمات الدبلوماسية نظراً لقطع العلاقات الدبلوماسية بين اليونان والباب العالي ووفقاً للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٨٥٦ تم نقل مقر القنصلية اليونانية العامة من القاهرة إلى الإسكندرية واستمر هذا الوضع عدة سنوات.

مقرها بالإسكندرية، قنصلية "مقرها القاهرة"، قنصلية فرعية مقرها ببورسعيد.

وهكذا انتشرت الجالية اليونانية في بورسعيد تأخذ أهم وأكبر الجاليات الأجنبية وأكثرها تأثيراً في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية كما سيتم توضيحه في الفصول القادمة إن شاء الله.

المصادر والمراجع

[i] نبيل عبد الحميد أحمد، الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٩٢، ج١.

[ii] د. لطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١.

[iii] محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير، دار إحياء الكتب العربية أكتوبر ١٩٤٤ ص ٧٤.

[iv] محمود محمد سليمان، الأجانب في مصر ١٩٢٢- ١٩٥٢، دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي، الطبعة الأولى ١٩٩٦.

[v] المملكة المصرية: وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، كراسة سكان محافظة القاهرة لسنة ١٩٢٧ المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٩ ص ١١١.

[vi] صالح رمضان محمود، رسالة ماجستير، الجاليات الأجنبية في مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠١- ١٨٨٢) [غير منشورة] ص٣٣.

[vii] أحمد مسلم: المركز القانوني للأجانب، ص ٥، محمود محمد سليمان، المرجع السابق، ص ١١.

[viii] عبد الحميد بدوي: الأجانب في مصر الجنسية المصرية، الناشر عبد الله وهبة ص ٨٩.

[ix] أحمد عطية الله: القاموس السياسي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨م ص ١٢.

[x] فؤاد كرم: الأجانب في مصر، الجنسية المصرية والطوائف الدينية في مصر، ص ٢٤.

[xi] أحمد عطية الله: المرجع السابق ص ١٩، ٢٠.

[xii] **شمس الدين الوكيل: الموجز في الجنسية ومركز الأجانب، دار المعارف بالإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٦٤– ص ٢١٤.**

[xiii] **فؤاد عبد المنعم رياض: الوسيط في القانون الدولي الخاص، الجنسية ومركز الأجانب، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٦ جـ١ ص١٦.**

[xiv] **أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق، الجزء الثاني مطبعة النصر، القاهرة سنة ١٩٤٥ ص ٨٢١– ٨٢٢.**

[xv] **محمود محمد سليمان، المرجع السابق، ص٢٩.**

[xvi] **جميل خانكي: الأحوال الشخصية للأجانب في مصر، ص١٤.**

[xvii] **عبد الكريم غرايبة: سوريا في القرن التاسع عشر: ص١٣.**

[xviii] **وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات الأجنبية ص١٥/ ١١٦ نقلاً عن الأستاذ الدكتور/ نبيل عبد الحميد سيد أحمد.**

[xix] **مليكة عريان: مركز مصر الاقتصادي؛ مطبعة رعميس مايو سنة ١٩٢٣ ص١٤٦.**

[xx] **لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص٦٣.**

[xxi] **أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في مصر جـ٢ ص٨٢٢، ص٨٢٣.**

[xxii] **محمود جلال الدين الجمل: بورسعيد ملتقى الشرق والغرب. ص١٣٢.**

[xxiii] Lynch, T. K. A visit to the Suez Canal, p. 54.

[xxiv] Balliero, Henri, En Egypt, p. 10y.

[xxv] دفتر ٣٢٣ وثيقة ٦٩ في ٢٣ رمضان ١٢٨١ ص٣٨ دفتر ٣٤١ وثيقة ٧٠٦ في ١٣ محرم ١٢٨٥ ص١٢٧.

[xxvi] زين العابدين شمس الدين: المرجع السابق ص ١٢١.

[xxvii] دفتر ٣٥١ وثيقة ٧٦٨، ٨١٣ في ١٧، ٢٧ محرم ١٢٨٦ ص٤٦، ٧٠، دفتر ٩٤ وثيقة ٢٩ في ١٢ رجب ١٢٩٦.

[xxviii] ضياء الدين حسن القاضي: موسوعة تاريخ بورسعيد ج١ ص٢.

[xxix] نصه ص٦.

[xxx] كانت دلتا نهر النيل العظيم تتكون من سبعة أفرع فمن الشرق تبدأ بفرع النيل البيلوزي [الطيني] ثم التانيسي، المنديسي، الفاتينبتي [فرع دمياط حالياً] السبنيتي، البوليتي [فرع رشيد حالياً]، الكانوبي [في أقصى الغرب عند الاسكندرية].

[xxxi] هوسكتر: Hoskatar: The Middle East. P. 39

[xxxii] القس شنودة فتحي: تاريخ إيبارشة بورسعيد قديماً وحديثاً والاحتفال باليوبيل الفضي لرسامة الجير الحليل الأيناتادروس ص٣٠٢٢٩.

[xxxiii] عبد العزيز محمد الشناوي: السخرة في حفر قناة السويس عصر اسماعيل ص٣١٦.

[xxxiv] مجلة صوت كاسوس الصادرة من بورسعيد؛ العدد الصادر ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٩.

[xxxv] مجدي رياض: قناة السويس ويوميات التأميم، المكتبة الأكاديمية ٢٠١١، ص٢٥.

[xxxvi] أمين سامي: تقويم النيل، ص٣٢٦.

[xxxvii] ضياء الدين حسن القاضي: المرجع السابق ص ٣٩.

[xxxviii] عادل عبد الصمد: قناة السويس هبة المصريين، دار الهلال؛ ٢٠١٥، ص٩١.

[xxxix] شنودة فتحي: المرجع السابق ص٣٣.

[xl] معنى الإفرنج مفردها افرنجي حيث أطلق هذا اللفظ على الشعب الغربي، وقد دخل هذا الاسم إلى بلادنا أثناء الحروب الصليبية، [زين العابدين؛ معجم الألفاظ والمصطلحات، ص٥٩].

[xli] هشام أحمد عبد الرحمن: الوثائق والسجلات العربية لمحافظات القنال في الفترة [١٢٨٠-١٣١٠هـ]/ [١٨٦٣- ١٨٩٢م] رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر كلية الدراسات الإنسانية فرع الثاني بالقاهرة قسم الوثائق والمكتبات.

[xlii] وفاء عبد المتجلي: مدن القناة في ظل الاحتلال البريطاني ١٨٨٢- ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٩٨م، ص٤٥.

[xliii] ضياء الدين حسن القاضي: المرجع السابق، ص٦٥.

[xliv] إبراهيم العدل المرسي: الجاليات الأجنبية في مديرية الدقهلية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة غير منشورة قسم التاريخ آداب عين شمس ١٩٩٠ ص٢٤٧.

[xlv] السيد إبراهيم عبد العزيز الشناوي/ رسالة ماجستير/ كلية الآداب قسم الجغرافيا، جغرافية السياحة في منطقة قناة السويس ص١٦.

[xlvi] نفسه ص٢٨.

[xlvii] تعداد سكان القطر المصري سنة ١٩٢٧، جـ١، ص٢٠٨- ٢٢١.

[xlviii] محمود محمد سليمان: المرجع السابق ص ٧٩.

[xlix] **أحمد هويدي علي: الجاليات اليونانية في مصر من الاحتلال إلى الحرب العالمية الأولى "١٨٨٢- ١٩١٤م".**

[l] N. Vatimallas, The Dury of Greek people in Egypt. P.

[li] **جرجس سلامة: تاريخ التعليم في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية، القاهرة سنة ١٩٦٣م، ص٧٢/ ٧٣.**

[lii] **مليكة عريان: مركز مصر الاقتصادي، مطبعة رمسيس، القاهرة سنة ١٩٢٣، ص١٤٦.**

[liii] **عبد الوهاب بكر: البوليس المصري، مدخل لتاريخ الإدارة المصرية ١٨٠٥- ١٩٢٢ مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ٢٠١٦، ص٣٠.**

[liv] **المملكة المصرية: وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، كراسة سكان محافظة القاهرة سنة ١٩٢٧ المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٩ ص١١.**

[lv] **تعداد سكان مصر القطر المصري لسنة ١٩١٧، جـ٢، ص٥١٣.**

[lvi] **تعداد سكان مصر القطر المصري لسنة ١٩٢٧، جـ١ ص٢٢٨، ٢٢٩.**

[lvii] **تعداد سكان القطر المصري سنة ١٩٣٧، جـ٢، ص٢٤٨- ٢٥٠.**

[lviii] **سنة ١٩٤٧، جـ٢، ص٣٧٨.**

[lix] **دار الوثائق القومية: محافظ عابدين، محفظة رقم ٥٦٤، موضوعات مختلفة في الفترة من ١٨٨٢/٣/٣ إلى ١٩٥١/١١/٥ خطاب من يوناني إلى علي ماهر رئيس الديوان الملكي في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ نقلاً عن محمود محمد سليمان، الأجانب في مصر ١٩٢٢- ١٩٥٢ ص٩٠.**

[lx] المطران بندلايمون مطران أندينوي، ترجمة وجيه فرنسيس عطا الله، اليونانيون في دمياط يناير ٢٠٠٨، ص ١٣، ١٤.

[lxi] علي بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية؛ القاهرة ١٩٧٧، ص٣١٤.

[lxii] محمود متولي: الأصول التاريخية الرأسمالية المصرية وتطورها، ص٢٤١.

[lxiii] المصور العدد ٨٣٩ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠، ص ١٧.

[lxiv] المصور العدد السابق.

[lxv] إقيثميوس سولويانيس: اليونانيون بمصر في العصر الحديث، مترجم: صموئيل بشارة.

[lxvi] دار الوثائق القومية: وثائق مصلحة الشركات، محفظة رقم ٧ البنك التجاري المصري ص ٤/ ٩ نقلاً عن محمود محمد سليمان، الأجانب في مصر ص ٩١.

[lxvii] دار الوثائق القومية: وثائق مصلحة الشركات، محفظة رقم ٧ البنك التجاري المصري ص ٤/ ٩ نقلاً عن محمود محمد سليمان، الأجانب في مصر ص ٩١.

[lxviii] عائشة عبد الحي علي عبد الرحمن: اليونانيون في مصر ١٨٨٢- ١٩٥٢ رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة، ص١٤٦.

[lxix] G. Politis: L'Hellensime et L'Egypt Modern, Tome Premér.

[lxx] ضياء الدين حسن القاضي "المرجع السابق" ص٦٩.

[lxxi] إقيثموس سولويانيس: المرجع السابق ص،ص ٨٣، ٨٥.

[lxxii] نفسه ص٧٦.

[lxxiii] **الوطن: ٣/٦/١٩٠٣.**

[lxxiv] G. Politis: L'Hellensime et L'Egypt Modern, Tome Premér p.p. 332- 335.

[lxxv] **إڤيثموس سولويانيس: المرجع السابق، ص٧٤.**

[lxxvi] **المطران بنديمون "المرجع السابق".**